

العلاقات الفدرالية والخارجية الأمريكية: استيعاب الخطوات التي تقوم بها الولايات

إيرل فراي Earl Fry

اجتمع مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٧٨٧ في فيلادلفيا لأنه وفقاً للدستور الأصلي، بنود الاتحاد الكونفدرالي، تم منح معظم الصلاحيات إلى الولايات، وكانت الأمة الناشئة قد بدأت في الانقسام إلى وحداتها المكونة. كانت الولايات قد انخرطت، بالفعل، في دبلوماسية الخاصة الدولية وغالباً ما اعتبرت أن مصالحها يجب أن تأخذ الأولوية على مصالح الاتحاد الكونفدرالي الكبير. بعد مضي حوالي ٢٢٠ سنة نجد أن معظم حكومات الولايات وحتى بعض حكومات البلديات الكبيرة قد عادت لتلعب دوراً كبيراً على الساحة الدولية. تقيم الولايات الآن ١٨٠ مكتباً في الخارج كما أن معظم حكام الولايات يتراسون وفود الولايات للخارج كل عام.

إن تأثير الفدرالية وكيفية تعاملها مع العلاقات الخارجية المعاصرة يتجاوز حدود الولايات المتحدة. وهذا التأثير يكون محسوساً في جميع أنحاء العالم، نظراً لكون الولايات المتحدة الدولة الأقوى الوحيدة في العالم. فالاقتصاد الأمريكي الهائل يتجاوز من حيث الحجم ضعف حجم ثاني اقتصاد في العالم وهو اقتصاد اليابان. أما بالنسبة لبعض الولايات الأمريكية، فقد احتلت ٣ ولايات - كاليفورنيا ونيويورك وتكساس - عام ٢٠٠٣ مراكز ضمن أكبر ١٠ دول - قومية من حيث الناتج السنوي للبضائع والخدمات (GDP)، و ٢٢ ولاية كانت من بين أعلى ٢٥ دولة قومية؛ و ٣٨ ولاية من بين أعلى ٥٠ دولة - قومية؛ و ٥٠ ولاية من بين أكبر ٧٢ اقتصاداً وطنياً في العالم. وبالتالي لا يمكننا أن ننكر أن الولايات تستطيع أن تحتل دور اللاعب الاقتصادي الهام على الساحة العالمية.

تنظر الجهات الرسمية في حكومات الولايات إلى الغرض من وجودها على أنه تعزيز وحماية مصالح المواطنين الذين يمثلونهم. إلا أن هذا الأمر قد أصبح أكثر تعقيداً بسبب العولمة وما يسمى "بالتدمير الإبداعي" أي تدمير الهيكلية الاقتصادية القديمة من الداخل من أجل إبداع هيكلية جديدة. وبالنسبة للعولمة، هنالك حوالي ١٨

مليون وظيفة في الولايات المتحدة مرتبطة بالتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل والسياحة القادمة إلى الولايات المتحدة. تريد كل ولاية حصتها في هذه الوظائف وتسعى من أجل أن يكون أصحاب الأعمال والتجارة فيها قادرين على المنافسة عالمياً. كما ينظر قادة الولايات إلى المزايا التي يحصلون عليها من خلال فتح مكاتب في الخارج ورعاية الوفود الاقتصادية الدولية الدورية، بدلاً من الاكتفاء بالسماح لسفارات وقنصليات الولايات المتحدة القيام بالترويج الجماعي لمصالح الولايات في الخارج.

كما تريد الولايات أيضاً أن تضمن أنها لن تتأثر سلبياً بعملية التدمير الإبداعي. ففي كل عام في الولايات المتحدة يتم إيجاد أكثر من ٦٠٠ ألف مشروع عمل جديد، وبالمقابل نجد أن مثل هذا العدد تقريباً من المشاريع يغلق أبوابه. كما يتم إيجاد أكثر من ٣٠ مليون وظيفة كل عام وخسارة نفس العدد تقريباً من الوظائف. يستطيع السيليكون فالي Silicon Valley أن يلعب دوراً ناجحاً في عصر التدمير الإبداعي، إلا أن المجتمعات المرتبطة بالاقتصاديات الرأسمالية القديمة مثل ديترويت Detroit ونيويورك Newark وسانت لويس St. Louis فإنها تناضل من أجل أن تبقى ضمن المستوى المطلوب. تدرك الولايات أن الأوضاع المحلية والعالمية تؤثر على حسن أدائها اقتصادياً مما يجعلها تتفاعل استجابة لذلك من خلال انخراطها على الصعيد الدولي بشكل أكبر.

الجدير بالذكر أن واشنطن لا تعطي الكثير من الانتباه فيما يتعلق بانخراط الولايات في الاقتصاد العالمي، وإقامة علاقات خاصة مع حكومات غير مركزية في الخارج أو حتى تعزيز الروابط الدولية التي تتجاوز البعد الاقتصادي.

هنالك العديد من التحديات التي تواجه الفدرالية الأمريكية الآن. يتمثل التحدي الأول في التفريق بين الشؤون الخارجية والسياسة الخارجية. الجدير بالذكر أن واشنطن لا تعطي الكثير من الانتباه فيما يتعلق بانخراط الولايات في الاقتصاد العالمي، وإقامة علاقات خاصة مع حكومات غير مركزية في الخارج أو حتى تعزيز الروابط الدولية التي تتجاوز البعد الاقتصادي. إلا أن الحكومة الوطنية تريد من الولايات ألا تتدخل في السياسة الخارجية. ومن الأمثلة على السياسة الخارجية العقوبات من جانب واحد التي فرضتها ولاية ماساتشوستس Massachusetts ضد بورما (ماينمار) والعقوبات التي تفرضها حالياً ولاية إلينوي Illinois ضد السودان. تعتبر واشنطن أن

السياسة الخارجية يجب أن تبقى مسألة حصرية للحكومة الوطنية وفقاً للدستور وأن على الأمة أن يكون لها "صوت واحد" حول قضايا السياسة الخارجية.

يتمثل التحدي الثاني في ما يراه البعض أنه اضمحلال لسلطات الولايات نتيجة للالتزامات الأمريكية المترتبة على المعاهدات الدولية. ويقول العديد من المسؤولين في الولايات بأن التزامات الولايات المتحدة تجاه منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) والمنظمات الأخرى قد جردت الولايات من بعض صلاحياتها التي يضمنها الدستور الأمريكي. وهذا هو الحال خاصة فيما يتعلق بالفصل ١١ من اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية الذي يحد من قدرات حكومات الولايات على حماية البيئة وصحة المواطنين.

ويتمثل التحدي الثالث في ندرة التعاون بينحكومي من أجل التكيف مع تأثيرات العولمة والتدمير الإبداعي. يطالب ممثلو حكومات الولايات بالحصول على بيانات جيدة حول التصدير والاستيراد على المستوى المحلي إلا أن واشنطن تعمل على تقليص عمليات جمع البيانات بدلاً من توسيعها. كما يقول هؤلاء المسؤولون بأنه لا يوجد حوار فعال مع واشنطن حول قضايا مثل الفصل ١١ من اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، وأن الاستشارة التي تحدث بين الولايات والحكومة الوطنية قبل توقيع المعاهدات الدولية هي استشارة غير كافية.

يتطلب التحدي الرابع من جميع مستويات الحكومة الانخراط في تعاون أكثر فعالية بين القطاعين الخاص والعام. تعتبر الولايات المتحدة من بين أكبر الدول التي لا تحقق مكتسبات في مجال التصدير، كما أن غالبية الشركات لا تشحن منتجاتها إلى الخارج. تتمتع حكومات الولايات والبلديات بمؤهلات تمكنها من التعامل بأفضل السبل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي، وإيجاد بنية تحتية على مستوى عالمي من حيث النوعية، بما في ذلك نظام تعليمي عام متطور جداً يساعد هذه المشاريع التجارية على إنتاج بضائع وخدمات منافسة على المستوى العالمي، ومن ثم تصدير هذه البضائع إلى الخارج.

ينطبق التحدي الخامس على جميع الأنظمة الفدرالية. هل تعتبر الفدرالية نقطة إيجابية أم سلبية في مجال التكيف مع مقتضيات العولمة والتغيير التكنولوجي الذي لا سابق له؟ هل تتمتع الأنظمة الواحدة بتأهيل أفضل من حيث ردة الفعل السريعة والمنظمة التي تقتضيها الظروف الدولية؟ لا تزال بعض الولايات في الولايات المتحدة تتبع إجراءات حماية الإنتاج الوطني محلياً مما يؤدي إلى إبعاد المستثمرين الأجانب. كما أن هؤلاء المستثمرون يرغبون في أن يروا مجموعة واحدة من القوانين التي تحكم نشاطات الأعمال بدلاً من مواجهة قوانين مختلفة في ٥٠ ولاية وقانون وطني واحد. قد يكون للولايات مواقف متباينة جداً من قضايا دولية رئيسية. إذًا، وفي حال قامت حكومات الولايات والبلديات بلعب دور قوي في الشؤون

الخارجية، هل سيكون لهذا الدور تأثيراً إيجابياً على الفرد الأمريكي في بلد يبلغ عدد سكانه ٣٠٠ مليون موزعين على رابع أكبر رقعة في العالم؟

يتمثل التحدي الأخير في قيام حكومات الولايات باتخاذ قرار على المدى البعيد بشأن الأمور التي تريد القيام بها على الساحة الدولية. من المثير للإعجاب أن للولايات الآن ١٨٠ مكتباً في الخارج مقارنة بأربعة مكاتب في عام ١٩٨٠. وفي عام ٢٠٠٢ عملت الولايات على تشغيل ٢٤٣ مكتباً في ٣٠ دولة مختلفة، الأمر الذي يوضح مدى خضوع هذا الأمر لمزاج الشخص الذي يحتل مكتب حاكم الولاية. لقد فشلت معظم برامج الولايات في القيام بانخراط جدي في التخطيط بعيد الأمد، هذا الوضع يتناقض بشكل صارخ مع الإنفاق والتخطيط الذي تقوم به المقاطعات الكبيرة في كندا. تقدم حكومات الولايات مجرد كلام في مجال "التفكير العالمي والعمل المحلي"، إلا أن رحلتها في عالم الشؤون الخارجية الأمريكية لا تزال مشتتة وخالية من الرؤية بعيدة الأمد والاستمرارية المؤسسية.